

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين في المركز القومي للبحوث وسماحته لباحثة رئيسة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — ينبدل ببعض المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين في المركز القومي للبحوث وسماحته لباحثة رئيسة أكاديمية البحث العلمي الصان الآتية :

"**مادة ١** — إذا كان المساعد الباحث بالمركز القومي للبحوث وسماحته لباحثة رئيسة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا مدة خدمة سابقة أو متصلة كطالب بحث أو كأخصائى فنى من العاملين بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أو من المعينين بمكافآت شاملة ويقومون بأعمال بحوث بعثة أبحاث هذه المدة ضمن مدة خدمته كمساعد بحث بعثة أبحاث تسوى حاته ويسهل مرتبته على هذا الأساس على إلا تصرف فروق مالية عن المدة السابقة لسريان أحكام هذا القانون" .

"**مادة ٢** — يسرى حكم المادة الأولى من هذا القانون على من يشغل وقت حلوله وظيفة مساعد بحث بالمركز القومي للبحوث أو سماحته لباحثة رئيسة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا أو من كان يشغلها قبل ذلك من أعضاء هيئة البحوث بالجهات المذكورة، أو يعين بهذه الوظيفة من بين طلاب البحوث أو الأخصائيين الذين أو المعينين على مكافآت شاملة الموجودين حالياً بإحدى هذه الجهات" .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ نشره .

يعضم هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر براسة الجمهورية في ١٠ ذي القعده ١٣٩٣ (١٢ أغسطس ١٩٧٣)

أنور السادات

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٣

في شأن بعض الأحكام الخاصة بتطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم موظفى المؤسسات العامة التي تمارس تساطاً علمياً على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — بطبق المذول رقم ٣ الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ مع مراعاة الشروط الأخرى على النقاط الآتية :

(أ) من كان يشغل الثقة الثانية في تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ ولم يكن قد استكمل فيها مدة ستين في هذا التاريخ وذلك للتعيين في وظيفة كبير بباحثين ، وتحدد أقدميته في هذه الوظيفة من تاريخ استكماله مدة ستين.

(ب) من كان يشغل الثقة الثالثة في تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ ولم يكن قد استكمل فيها مدة ستة في هذا التاريخ ، وذلك للتعيين في وظيفة رئيس بحوث ، وتحدد أقدميته في هذه الوظيفة من تاريخ استكماله مدة ستة .

(ج) من كان يشغل الثقة الخامسة في تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ يشرط قضاء أربع سنوات على الأقل في هذه الدرجة واقتضاء ١٣ سنة على الأقل من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها وذلك للتعيين في وظيفة بباحث أول ، وتحدد أقدميته في هذه الوظيفة من تاريخ استكماله مدة ستين .

(د) الباحثون الحاصلون على درجة الدكتوراه الذين يستوفون المدة الخاصة بمن يعينون في وظائف أعضاء هيئات التدريس من خارج المعاملات طبقاً للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات .

مادة ٢ — لا يجوز صرف فروق مالية عن المدة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يعضم هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر براسة الجمهورية في ١٠ ذي القعده ١٣٩٣ (١٢ أغسطس ١٩٧٣)

أنور السادات